جواب السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة على تدخلات السيدات والسادة النواب بلجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، خلال المناقشة العامة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2021

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيدات والسادة النواب المحترمون

- بداية، لابد أن أنتهز مناسبة احتفال بلادنا بذكرى عيد المولد النبوي الشريف لأبارك لأمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وللشعب المغربي هذه المناسبة المباركة، سائلا الله عز وجل أن يعيدها على جلالته بالصحة وموفور العافية، وعلى بلادنا بمزيد من الأمن والأمان والاستقرار والتقدم، و أن يرفع عنا هذا الوباء، وأن يشمل برحمته كل مواطنينا الذين فقدناهم.
- وأود من جهة أخرى ، ونحن على بعد أيام قليلة من الاحتفال بذكرى المسيرة الخضراء المظفرة، أن أؤكد من جديد على موقف

بلادنا الراسخ في مواجهة الاستفزازات المتكررة لمليشيات البوليساريو، وأن أنوه بالنجاحات الكبيرة التي حققتها الديبلوماسية المغربية في مسار الدفاع عن وحدتنا الترابية، حيث أن عددا كبيرا من الدول الإفريقية الشقيقة فتحت قنصليات لها بأقاليمنا الجنوبية، بالإضافة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة كأول دولة عربية تنحو هذا المنحى نُصرة لقضيتنا العادلة والمشروعة.

- وبخصوص مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2021، أود أن أتقدم لكم بالشكر على تدخلاتكم القيمة، وعلى تعبئتكم المعهودة في إطار مناقشة قوانين المالية التي مضت، وكذا هذا المشروع الذي نتداول بشأنه اليوم والذي، كما جاء في كل تدخلاتكم، يأتي في سياق دقيق وصعب في نفس الوقت، بالنظر لانعكاسات جائحة فيروس كورونا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي والنفسي.
- ومن المؤكد أننا كلنا متفقون بأننا أمام أزمة غير مسبوقة، وهي أزمة عامة يشترك فيها العالم كله. وللحد من تداعياتها، اتخذت بلادنا مجموعة من القرارات تحت القيادة النيرة لجلالة الملك حفظه الله، كان هاجسها الأول هو الحفاظ على صحة المواطن

المغربي. وكما كان لهذه القرارات أثر إيجابي في التخفيف من حدة الجائحة، فقد كان لها كذلك كلفة اقتصادية واجتماعية.

- وقد تمكنا بفضل حكمة جلالة الملك وتضامن كل فئات الشعب المغربي، وتعبئة السلطات العمومية بشراكة مع القطاع البنكي، من تقديم الدعم لما يفوق 5 ملايين أسرة وحوالي مليون أجير، بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة. وما لم نستطع القيام به لسنوات عديدة قمنا به في مدة وجيزة. كما قدمنا الدعم للمقاولات المتضررة وخاصة الصغرى والمتوسطة من خلال تخفيف أعبائها، وتيسير ولوجها للقروض عن طريق الضمان.
- وفي نفس الوقت كان لابد من مواجهة آثار هذه الجائحة على التوازنات الماكرو اقتصادية في ظل توقع تراجع موارد الميزانية العامة للدولة، وتراجع عائدات السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة. وهذا ما عملنا على القيام به من خلال العمل المكثف مع كل شركائنا الماليين والخروج الناجح في السوق المالي الدولي.
- كما قمنا بإعداد مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020 من أجل توفير الهوامش الضرورية على مستوى الاستثمار لمواكبة مخطط إنعاش الاقتصاد الوطني، وقد تمكنا من تعبئة 15 مليار

درهم لهذه الغاية. ونجدد لكم الشكر بهذه المناسبة على تعبئتكم وانخراطكم الفاعل لإخراج هذا القانون الأول من نوعه منذ سنة 1990.

- فعن أي كسل يتحدث البعض؟ فإذا كان ما قامت به الحكومة من مجهودات، تحت القيادة النيرة لجلالة الملك حفظه الله، يُعَدُّ كَسَلًا. فما هو الاجتهاد في نظركم؟ لهذا نحن كلنا آذان صاغية للاستفادة من دروسكم في معاني التعريف الصحيح للكسل والاجتهاد.

السيدات والسادة،

- لقد أنصت بكل اهتمام وتمعن لكل تدخلاتكم وتفاعلاتكم، وكنت أود أن لايتم استبدال النقاش المباشر في إطار هذه اللجنة بلغة البلاغات. فنحن ليست لنا أية أسبقيات غير تلك التي رسم لنا معالمها جلالة الملك حفظه الله في خطبه السامية الأخيرة.
- كما أن هاجسنا كان ولازال هو أن نقف إلى جانب المواطن المغربي في ظل هذه الظرفية الصعبة. فما يفوق 21 مليار درهم من الدعم استفاد منها المواطنون المغاربة الذين فقدوا مصدر رزقهم خلال هذه الجائحة، وما يزيد عن 46 مليار دهم من

القروض المضمونة ما بين 90 و95%، استفادت منها ما يناهز 74 ألف مقاولة صغيرة جدا وصغرى ومتوسطة، من أجل مساعدتها على الصمود في وجه الأزمة، والحفاظ على مناصب الشغل للمواطنين المغاربة.

- كما أن التدابير المتضمنة في مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021، هي استمرار لنفس التوجه. فتعميم التغطية الصحية هو لصالح المواطن المغربي البسيط الذي يتوفر على دخل محدود أو ليس له أي دخل. وإنعاش الاقتصاد الوطني هو لصالح المواطن المغربي الذي ستتاح له فرص كبيرة للشغل. كما أن إصلاح القطاع العام سيمكن من توفير هوامش مالية يمكن توجيهها للقطاعات الاجتماعية والاستثمارات المدرة للشغل. وهذا كذلك لصالح المواطن.

فأين لامستم ابتعاد هذا المشروع عن قضايا المواطن المغربي؟ وأين هو هذا الاستهتار بأولويات المغاربة؟

- أما بخصوص ما جاء به مشروع قانون المالية للسنة المالية 2020 من توجهات، فنحن فخورون بأن تكون أولوياته، هي تنزيل التوجيهات الملكية السامية المتضمنة في خطب جلالته

بمناسبة عيد العرش المجيد، وذكرى ثورة الملك والشعب، وافتتاح السنة التشريعية.

- فجلالة الملك حفظه الله هو رئيس الدولة وضامن دوام استمرارها. كما أن التداول في التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة والتوجهات العامة لمشروع قانون المالية يندرج ضمن اختصاصات المجلس الوزاري الذي يرأسه جلالة الملك.
- وبالتالي، فالحكومة اجتهدت من خلال التفاعل الفوري مع الخطب الملكية السامية، حيث أنه 5 أيام فقط بعد خطاب العرش قمنا بعرض مخطط عملي لتنزيل التوجيهات الملكية السامية، وعرضناه على لجنتكم الموقرة في هذا القاعة تزامنا مع الاجتماع المخصص لإخبار لجنتكم الموقرة بمرسوم إحداث صندوق الاستثمار الاستراتيجي، الذي أطلق عليه جلالة الملك اسم صندوق محمد السادس للاستثمار.
- كما قمنا بالتوقيع على ميثاق الإنعاش الاقتصادي والشغل، وعلى عقد البرنامج مع قطاع السياحة، مع الأجرأة الفعلية والفورية لالتزامات الحكومة في هذا الإطار. وقد تم إقرار تعويض شهري، من يوليوز إلى غاية نهاية السنة، مع التكفل بالنفقات

المرتبطة بالتعويضات العائلية ونظام التغطية الصحية الإجبارية لفائدة الأجراء والمتدربين التابعين لمؤسسات الإيواء السياحي المصنفة ووكالات الأسفار والنقل السياحي، وكذا المرشدين السياحيين المؤمنين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وقد تم صرف هذه التعويضات برسم أشهر يوليوز، وغشت وشتنبر لفائدة حوالي 47 ألف أجير بالقطاع. كما استفادت المقاولات العاملة بهذا القطاع من تأجيل دفع المساهمات الاجتماعية المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال نفس الفترة، ومن منتوج إضافي وهو "ضمان إقلاع للإيواء السياحي" والذي يمنح ضمانا يتراوح ما بين 80% و90% بالنسبة للقروض الممنوحة لفائدة مؤسسات الإيواء السياحي المتضررة من الأزمة إلى غاية 31 دجنبر2020.

- كما أن الحكومة منكبة على وضع الآليات الكفيلة بتفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار، في الأيام القليلة القادمة، بالموازاة مع وضع اللمسات الأخيرة على مشروع القانون الذي يقضي بتخويله الشخصية المعنوية في أفق عرضه قريبا على مجلسكم الموقر. ولابد هنا أن أوضح مسألة هامة: فلما نتحدث عن ضخ 120

مليار درهم في الاقتصاد الوطني لإنعاشه، فسيتم ذلك من خلال تمكين المقاولات من الاستفادة من 75 مليار درهم كقروض مضمونة من طرف الدولة، موازاة مع إطلاق استثمارات تقدر بـ45 مليار درهم عبر صندوق محمد السادس للاستثمار. وإذا ما أضفنا استثمارات هذا الصندوق إلى استثمارات الميزانية العامة للدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية المبرمجة برسم سنة 2021 والتي تقدر بـ 185 مليار درهم، فإن مجموع الاستثمارات العمومية برسم سنة 2021 سيبلغ 230 مليار درهم.

- وهذه كلها دلائل، أيتها السيدات أيها السادة، على أننا أمام تصور عملي واضح للحكومة لتزيل التوجيهات الملكية السامية، ولا يتعلق الأمر بتقديم لوعود أو زرع لأمل وهمي، وإن كان زرع الأمل بمختلف تجلياته في نفوس المغاربة يُعَدُّ شيئا إيجابيا في هذه الظرفية الصعبة.

السيدات والسادة،

- ما من شك بأن هذه الجائحة كشفت عن العديد من مظاهر الخلل في سياساتنا العمومية، وهذا المعطى هو نتيجة تراكمات لسنوات طويلة، وليس مرتبطا بهذه الحكومة أو بالحكومة أو الحكومات التي سبقتها. فكما أن بلادنا حققت تراكمات إيجابية على مستوى توطيد المسار الديمقراطي، والحفاظ على الاستقرار الذي تفتقده العديد من دول الجوار، و تطوير مجموعة من الاستراتيجيات القطاعية، وإنجاز عدد كبير من الأوراش الكبرى المهيكلة، وتحقيق مستويات كبرى من التقدم على مستوى ولوج الفئات الهشة للخدمات الأساسية، فإنها في المقابل راكمت مجموعة من النواقص ، خاصة في المجال الاجتماعي. ومن بينها حجم القطاع غير المهيكل؛ وضعف شبكات الحماية الاجتماعية، خاصة بالنسبة للفئات الأكثر هشاشة، وارتباط عدد من القطاعات بالتقلبات الخارجية. وهذا ما أكد عليه جلالة الملك في خطبه الأخيرة، وخاصة في خطاب العرش.

- والمهم اليوم هو أن لا نضيع الوقت في النقاش حول تراكمات الماضي بسلبياتها وإيجابياتها، والإمعان في تقديم بعض القراءات

التجزيئية لهذه التراكمات، بل يجب أن نُرَكِّز جهودنا وأن نستثمر طاقتنا الإيجابية في التفكير حول سبل التنزيل السريع للأوراش الإصلاحية الكبرى التي أطلقها جلالة الملك حفظه الله، ودعانا جميعا للانخراط الفاعل في تفعيلها.

- فلما نتحدث عن تجنب الاستغلال السياسوي لهذه الأوراش، فهذا الخطاب ليس موجها للبرلمان كمؤسسة من المفروض فيه أنها تُجسد السياسة بكل معانيها النبيلة، بل المقصود به هو أن الظرفية الاستثنائية التي نعيشها، وما تفرضه من إجماع وطني حول أولويات المرحلة التي حددها جلالة الملك حفظه الله، تفرض على الجميع حكومة وبرلمانا أغلبية ومعارضة، الانكباب بكل تجرد ومسؤولية، ونكران ذات، وتغليب المصلحة العليا للوطن من أجل توفير ظروف تنزيل سريع لهذه الإصلاحات الكبرى.

- وإذا كان من مسؤوليتنا جميعا أن نعمل على بلورة آليات تفعيل هذه الأوراش المجتمعية، فإن من مسؤوليتنا جميعا كذلك في إطار تكامل أدوار المؤسسات الدستورية، أن نوفر الموارد المالية لتمويلها في إطار ما تتيحه إمكانياتنا المالية من هوامش أو البحث عن موارد بديلة. وهذا ما قمنا به من خلال مواصلة برنامج التدبير

النشط للمحفظة العمومية، والتمويلات المبتكرة، وإقرار مساهمة تضامنية على الدخول والأرباح.

- ولابد هنا أن أتوقف عند نقطة مهمة تتعلق بالمساهمة التضامنية وما أثارته من نقاش واسع ومواقف تم التعبير عنها سواء داخل هذه اللجنة أو خارجها، لأقدم التوضيحات التالية:

- أولا: لابد أن نكون متفقين، أننا أمام ظرفية استثنائية أثرت بشكل كبير على مواردنا المالية. كما أننا بصدد تنزيل ورش إصلاحي مجتمعي لطالما انتظره المغاربة يتعلق بتعميم التغطية الصحية الإجبارية. فهناك حوالي 22 مليون مغربي سيستفيدون من هذا الورش، ما يزيد عن 10 ملايين منهم يعيشون في وضعية هشاشة وكانوا مسجلين في إطار راميد. واليوم سيتمكنون من الاستفادة من تغطية صحية إجبارية كنظرائهم من المغاربة الذين يشتغلون في القطاعين العام والخاص أو يمارسون مهنا أو أعمالا حرة.

ألا تستحق هذه الفئة من المغاربة أن نتضامن معها حتى تتمكن من الولوج إلى العلاج، والتطبيب في ظروف تحفظ لها كرامتها؟

ألا ينبغي أن نوطد قيم التضامن التي انخرط فيها المغاربة بكل تلقائية في هذه الظرفية الاستثنائية، والتي تشكل تجسيدا لمقتضيات

الفصل 40 من الدستور؟، خاصة وأن الدول الرائدة عالميا في مجال الحماية الاجتماعية أقرت هذا النوع من المساهمات الاجتماعية للتضامن لتمويل أنظمتها للحماية الاجتماعية بصفة دائمة وليس بصفة استثنائية، وبنسب أعلى من التي نقترحها في هذا المشروع.

- ثانيا: لابد من التأكيد على أن 99% من الشركات غير معنية بهذه المساهمة، على اعتبار أنها تصرح بربح يقل عن 5.000.000 درهم أو بحصيلة سلبية (عجز)، كما أن 92% من المأجورين غير معنيين بهذه المساهمة، على اعتبار أنهم يتقاضون أجر شهري صافي يقل عن 10.000 درهم. فعن أي ضرب للطبقة المتوسطة نتحدث؟ وعن أي ضرب للشركات الصغرى والمتوسطة نتحدث؟.

- ثالثا: مادمنا نتحدث عن الطبقة المتوسطة، فميزانية الدولة بذلت ولازالت تبدل مجهودات كبيرة لصالح هذه الفئة الهامة في توازننا المجتمعي. وسأسرد هنا فقط الأرقام الخاصة بكتلة الأجور، فالحوارات الاجتماعية المتوالية كلفت ميزانية الدولة ما يفوق 46 مليار درهم منذ سنة 2008 أي تقريبا بمعدل 4 ملايير درهم سنويا. وكنتيجة لذلك انتقل معدل الأجور في الوظيفة العمومية من 5.600 درهم إلى ما يفوق 8.000 درهم أي بزيادة 44%،

وهو يمثل حوالي 3 مرات الناتج الداخلي الفردي على المستوى الوطني.

- ولابد من التأكيد هنا بأن كتلة الأجور صارت تستهلك ما يفوق 70% من الموارد العادية لميزانية الدولة، إذا ما احتسبنا ما تتحمله هذه الميزانية من أجور مستخدمي المؤسسات العمومية عن طريق التحويلات.

- وإذا ما أضفنا إلى ذلك نفقات المقاصة ونفقات التسيير العادي للدولة، وفوائد الدين، فالهوامش المتبقية للاستثمار هي جد ضعيفة.

- وبالتالي فنحن اليوم أمام تحدي كبير: فمن جهة يجب أن ننخرط في مسار تقليص عجز الميزانية بهدف ضمان استقرار معدل المديونية خلال السنوات القادمة، ومن جهة أخرى ينبغي أن نوفر الاعتمادات الضرورية لمواكبة الأوراش الإصلاحية الكبرى التي أطلقها جلالة الملك حفظه الله، والرفع من اعتمادات قطاعي الصحة والتعليم، ومواكبة مختلف البرامج والاستراتيجيات القطاعية.

- ولابد من التأكيد بأن الحكومة واعية بأن مؤسسات الدولة والمقاولات العمومية يجب أن تعطي، المثال من خلال تقليص

وعقلنة نمط عيشها وأن تكون رافعة للتنمية، وليس عائقا لها، كما أكد على ذلك جلالة الملك في خطابه الأخير أمام مؤسستكم المحترمة

- وهذا ما انخرطنا فيه بكل عزم وحزم وجرأة في اتخاد القرارات الضرورية:

أولا: قلصنا حوالي 3 ملايير درهم من نفقات التسيير العادي للإدارة ما بين سنة 2019 و2021 ؛

- ثانيا: تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، نعمل على إطلاق إصلاح هيكلي تاريخي للمؤسسات والمقاولات العمومية ، من خلال تحويل المؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري إلى شركات مساهمة، وتصفية/حل المؤسسات والمقاولات العمومية التي استنفذت الغرض من إحداثها أو لم تعد تؤدي مهامها بالفاعلية المطلوبة، إلى جانب إحداث مجموعات/أقطاب قطاعية متجانسة. وسيمكننا هذا الورش بطبيعة الحال من الرفع من فعالية القطاع العام، وعقلنة النفقات المرتبطة بهذا القطاع.

وهنا لابد من توضيح مسألة هامة فيما يخص تحويل المؤسسات العمومية التجارية إلى شركات المساهمة. فعلى خلاف ما جاء في بعض التدخلات، فإن هذا التحويل لا يعني بتاتا خوصصتها، بل إن الغرض الأساسي من هذا التحويل هو تجويد حكامة المؤسسات المعنية وإخضاعها لآليات الحكامة والتدبير والشفافية المنصوص عليها في القانون المتعلق بشركات المساهمة، وكذا تمكينها من آليات تعبئة التمويلات.

وهناك أمثلة عديدة لمؤسسات عمومية تم تحويلها إلى شركات مساهمة، ولم يؤد ذلك إلى خوصصتها، مثل الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك (2007)، والمجمع الشريف للفوسفاط (2008)، وبريد المغرب (2010).

ومن جهة أخرى، تظل الخوصصة خيارا أماما الدولة، يمكن اللجوء إليه حين اكتمال الشروط الضرورية مع احترام الالتزامات القانونية التي تؤطرها.

- ثالثا: أطلقنا ورشا كبيرا على مستوى تبسيط المساطر ورقمنتها وتحسين الولوج للخدمات العمومية، ويرتكز هذا الورش على ثلاثة

قوانين مفصلية في مسار إصلاح الإدارة لكي تكون عاملا حافزا للمسار التنموي لبلادنا وليس عائقا له.

ومما لاشك فيه أن قانون تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، يشكل أحد أهم هذه القوانين الثلاثة. والحكومة منكبة على التنزيل السريع لهذا القانون الذي يتضمن إجراءات غير مسبوقة في علاقة المرتفق بالإدارة خاصة فيما يتعلق بـ:

- حذف جميع المساطر والإجراءات الإدارية التي ليس لها سند قانوني؛
- إلزام كافة الإدارات بجرد وتوثيق وتصنيف وتدوين جميع المساطر الإدارية ونشرها بالبوابة الوطنية مع التقيد بما تم تدوينه؛
- عدم مطالبة المرتفق بتصحيح الإمضاء على الوثائق والمستندات المكونة لملف الطلب؛
- عدم مطالبة المرتفق بنسخ مطابقة لأصول الوثائق أو المستندات المكونة لملف الطلب؛
- عدم مطالبة المرتفق بالإدلاء بالوثائق والمستندات الإدارية التي يمكن الحصول عليها من إدارات أخرى؛
- عدم إلزام المرتفق بأكثر من نسخة واحدة من ملف الطلب المتعلق بالقرار الإداري؛

- عدم مطالبة المرتفق بوثائق ومستندات أو معلومات غير ذات علاقة بالحصول على القرار الإداري؛
- إمكانية تعويض بعض الوثائق والمستندات والمعلومات بتصريح بالشرف؛
- تحديد الآجال القصوى لمعالجة الإدارة لطلبات الحصول على القرارات الإدارية في 30 يوما بالنسبة للقرارات الإدارية الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار، وفي 60 يوما بالنسبة لباقي القرارات الإدارية؛
- الإيداع الإلكتروني لطلبات الحصول على القرارات الإدارية مع إخبار المرتفقين بالمآل المخصص لهذه الطلبات وتسليمهم إياها عند الاقتضاء؛
- الحصول على وصل إيداع طلب الحصول على القرارات الإدارية يعتد به للاستفادة من تطبيق مبدأ اعتبار سكوت الإدارة بمثابة موافقة، وممارسة حقه في الطعن، محدد نموذجه بالقرار المشترك؛
- اعتبار عدم رد الإدارة داخل الآجال المحددة بمثابة موافقة على طلب المرتفق أخذا بعين الاعتبار مجموعة من الضوابط القانونية؛
- إلزام الإدارات بتعليل قراراتها السلبية المتعلقة بطلبات القرارات الإدارية بالإفصاح في صلب هذه القرارات عن الأسباب الداعية إلى اتخاذها؛
- حق الطعن في القرارات الإدارية السلبية؛
- إلزام كافة الإدارات برقمنة المساطر والإجراءات الإدارية في أجل أقصاه 5 سنوات.

السيدات والسادة،

لقد جاء في العديد من التدخلات موضوع تفعيل الجهوية في علاقتها بالظرفية المرتبطة بجائحة كورونا، ولابأس أن أقدم التوضيحات التالية بخصوص هذا الموضوع:

- أولا: الجهوية خيار استراتيجي لبلادنا ولارجعة فيه. ومن هذا المنطلق تم تحويل ما يناهز 31 مليار درهم للجهات منذ سنة 2016. وخلال سنة 2020، وبالرغم من التراجع المتوقع لموارد الميزانية العامة بحوالي 40 مليار درهم، فنحن نؤكد لكم من هذا المنبر التزامنا بتحويل مساهمة الميزانية العامة للدولة كاملة أي 3,7 مليار درهم، حيث سيتم تحويل الشطر الرابع من هذه المساهمة المقدر بحوالي 800 مليون درهم قبل نهاية هذه السنة. كما أن الحكومة منكبة بتعاون مع المجالس الجهوية على تنزيل الإطار التوجيهي لتفعيل ممارسة الجهات لاختصاصاتها الذاتية والمشتركة، موازاة مع تقديم المواكبة للوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع، وتسريع تفعيل المشاريع المدرجة في اطار الشطر الأول من برامج التنمية الجهوية، حيث تم التوقيع خلال سنة 2020 على أول عقد- برنامج بين الدولة وجهة فاس-مكناس برسم الفترة 2020-2022.

- ثانيا: فيما يتعلق بما تمت إثارته بخصوص ميزانيات الجماعات الترابية، فما تم اتخاده من قرارات يتماشى مع الظرفية الاستثنائية، وما نتج عنها من

تراجع لموارد هذه الجماعات، ويهدف بالأساس إلى الحفاظ على توازناتها المالية و ضمان استمرار قدرتها على أداء خدماتها و الوفاء بالتزاماتها المالية. ولا يوجد أي تعارض لهذه القرارات مع القوانين التنظيمية.

فقد سجلت موارد الجماعات الترابية انخفاضا اجماليا بنسبة 9,3 % حتى نهاية شهر غشت 2020، مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2019، وذلك نتيجة تراجع الموارد المالية المحولة بنسبة 6,8 %، والموارد الذاتية بنسبة 13,6 % . في حين انخفضت النفقات العادية لهذه الجماعات فقط بـ1,3 % ، و نفقات الاستثمار بـ% 12,1.

السيدات والسادة،

لقد تطرقتم في تدخلاتكم إلى مجموعة من النقط المتعلقة بأرقام مشروع قانون المالية لسنة 2021، والفرضيات التي بُني عليها. وتفاعلا مع تدخلاتكم أود أن أقدم التوضيحات التالية:

- أولا: لقد قدمنا لكم مشروع قانون المالية لسنة 2021 معززا بـ13 تقريرا تعبأت لإعدادها أطر وزارة الاقتصاد والمالية بالتعاون مع مختلف القطاعات الوزارية لأسابيع طويلة. كما تفاعلنا مع كل طلباتكم

من خلال مدكم بكل المذكرات والمعطيات والأرقام، من منطلق حرصنا على التعامل بكل شفافية مع مؤسستكم المحترمة.

- ثانيا: ليس هناك أي تضارب في الأرقام، فإعداد مشروع قانون المالية يخضع لمنهجية دقيقة تُحترم فيها جميع المعايير التي تتوخى صدقية التوقعات والأهداف، وتعتمد على تحليل دقيق للظرفية الاقتصادية الدولية والجهوية وكذا الوطنية.

- ثالثا: الأرقام والزيادات التي تم تقديمها بخصوص ميزانيتي التعليم والصحة هي أرقام صحيحة، ولا نقبل بأي شكل من الأشكال أن يتم التشكيك فيها من خلال تقديم مقارنات غير صحيحة. فقانون المالية لسنة 2020 تم تعديله بناء على الظرفية الاستثنائية التي تعرفها بلادنا والعالم أجمع، وما خلفته من تراجع للموارد، وارتفاع لعجز الميزانية ومعدل الدين. وهذه الظرفية لا زالت قائمة. وبالتالي فالمقارنة لا تستقيم مع سنة عادية. فالمجهود التي تم بذله على مستوى الاعتمادات والمناصب المالية لقطاعي الصحة والتعليم هو مجهود استثنائي في ظرفية صعبة، يستوجب أن نُثمنه لا أن نبدع في اختلاق المقارنات غير الموضوعية من أجل التقليل من قيمته.

- رابعا: فيما يرتبط بما تم التطرق إليه بخصوص تحيين نسبة النمو لسنة 2020، أود التأكيد على أن تحيين التوقعات الاقتصادية لسنة 2020، تم اعتمادا على المعطيات الموضوعية المتاحة بداية شهر أكتوبر والتي أخذت بعين الاعتبار السياق الدولي الذي ميز هذه الفترة، وكذا المعطيات الموضوعية المرتبطة بالاقتصاد الوطني والإجراءات التي همت تدبير الأزمة الصحية.

فعلى الصعيد الدولي، اتسم تطور الاقتصاد العالمي بعلامات انتعاش انطلاقا من الفصل الثالث لسنة 2020، مدعوما بالمخططات الطموحة للإنعاش الاقتصادي المعتمدة من طرف العديد من الدول. وهكذا يتوقع صندوق النقد الدولي تراجعا عالميًا بنسبة 4,4% خلال سنة 2020، أقل حدة مما كان متوقعًا في يونيو (-4,9%). وقد همت هذه المراجعة أهم الشركاء الاقتصاديين كمنطقة الأورو (-8,3% عوض -10,2%) خصوصا فرنسا (-9,8% عوض -12,5%) وألمانيا (-6% عوض -7,8%).

أما على الصعيد الوطني، فقد أظهرت بعض الأنشطة القطاعية بوادر انتعاش، كما يتضح ذلك من المنحى الإيجابي للصادرات التي تحسنت في شهر غشت بنسبة 6,8% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، مستفيدة من التحسن النسبي للطلب الخارجي الموجه للمغرب، إذ تعرف المبادلات التجارية تطوراً تدريجياً، مدعومة بتعافي

الأسواق الخارجية وتحسن الآفاق الاقتصادية العالمية. وهكذا سجلت الصادرات الوطنية إشارات إيجابية خلال شهر غشت، لا سيما على صعيد قطاعات السيارات (+45,2%) والصناعات الغذائية (+33,3%) والنسيج والجلد (+4,6%). وفي نفس السياق سجل قطاع البناء تحسننا ملموساً كما يتضح ذلك من خلال مبيعات الإسمنت التي ارتفعت بنسبة 18,6%.

كما مكنت كل التدابير والإجراءات التي تم اتخاذها ابتداء من شهر مارس من دعم الطلب عن طريق دعم استهلاك الأسر من خلال صندوق تدبير جائحة كوفيد-19 بحوالي 0,9 نقطة، ومن تحفيز الاستثمار بنسبة 0,6 نقطة في إطار خطة الإنعاش، وبالتالي التخفيف من حدة انكماش الاقتصاد الوطني بحوالي 1,5 نقطة من النمو.

وهكذا، تم تحيين نسبة النمو برسم سنة 2020 في حدود -5,8% عوض -7,3% في حالة عدم اتخاذ هذه التدابير والإجراءات السالفة الذكر. وتجدر الإشارة أن نسبة النمو هاته تبقى قابلة للمراجعة في حالة ما إذا أخذنا بعين الاعتبار ظهور الموجة الثانية للوباء، التي أصبحت حقيقة مؤكدة لدى شركائنا الأوروبيين، مع نهاية هذا الشهر والتداعيات المرتبطة بها على المستويين الدولي والوطني.

وعلى العموم، تبقى أي محاولة لتقدير الآثار الناتجة عن هذه الأزمة مقاربة تقريبية، حيث تستند على عدة عوامل غير اقتصادية، مرتبطة

بمدة الأزمة وحجم انعكاساتها، وبفعالية التدابير المتخذة لمواجهتها، وكذا مدى تأثيرها على منسوب الثقة لدى المستهلكين والمستثمرين.

السيدات والسادة،

في الأخير أود الإجابة على مجموعة من التساؤلات المختلفة التي وردت في تدخلات السيدات والسادة النواب المحترمين، علما أنكم ستتوصلون بوثيقة مفصلة تتضمن أجوبة على جل تساؤلاتكم.

أولا: وزارة الاقتصاد والمالية ليست ثلاجة للمراسيم المالية، وإن كان وصف "الثلاجة" ليس عيبا باعتبار دورها في الحفاظ على جودة المواد. وبهذا الخصوص، أود أن أؤكد بأن وزارة الاقتصاد والمالية لا يوجد لديها قيد الدراسة حاليا أي مرسوم له علاقة بتسوية الوضعية المالية لموظفي الدولة. وبهذه المناسبة أُبَشِّر السيد النائب المحترم الذي تطرق لهذا الأمر، أنني وقعت منذ 26 غشت 2020 على المرسوم المتعلق بتسوية وضعية الممرضين المجازين من الدولة المتوفرين على سنتين من التكوين بعد شهادة البكالوريا، وسيعرض على أنظار مجلس الحكومة في أقرب الآجال.

أما فيما يتعلق بملتمس تمكين حاملي الدكتوراه غير الموظفين من المشاركة في مباريات التوظيف المنظمة في إطار المناصب المالية المخصصة

للموظفين حاملي شهادة الدكتوراه لولوج إطار أساتذة التعليم العالي المساعدين، فأود التأكيد بأن المناصب المالية التي يتم إحداثها في هذا الإطار تُخصص حاليا فقط للموظفين لتسوية وضعيتهم بميزانية قطاع التعليم العالي، مقابل حذف نفس العدد من المناصب من ميزانيات إداراتهم الأصلية. وبالتالي فالأمر لا يتعلق بإحداث مناصب إضافية.
في المقابل، ومن منطلق الاهتمام الذي نوليه لهذا الملف، فإن مصالح وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة منكبة على دراسة هذا الملتمس.

ثانيا: تطرقتم بالتحليل والنقد في بعض الأحيان للعديد من الاستراتيجيات القطاعية كمخطط المغرب الأخضر، ومخطط التسريع الصناعي، إلخ. وأود بهذه المناسبة أن أؤكد لكم بأن بلادنا حققت مكاسب كبيرة بفضل إطلاق هذه الاستراتيجيات سواء على مستوى خلق فرص الشغل، أو جلب الاستثمارات، أو التحول على مستوى بنية ميزاننا التجاري والاقتصاد الوطني ككل، وستجدون مذكرات مفصلة حول هذه الاستراتيجيات ضمن الوثيقة التي ستوزع عليكم.
لكن، في المقابل فالتقييم الموضوعي يقتضي أن نقف على ما لم يتم تحقيقه من أهداف، وأن نستخلص الدروس من أجل أن يستجيب الجيل الجديد من الاستراتيجيات لما دعا إليه جلالة الملك حفظه الله في

خطاب العرش، من ضرورة إعادة ترتيب الأولويات، وبناء مقومات اقتصاد قوي وتنافسي، ونموذج اجتماعي أكثر إدماجا.

ثالثا: فيما يخص نسب إنجاز الاستثمارات العمومية، فقد حققت تقدما ملموسا خلال السنوات الأخيرة، وهكذا بلغت نسبة إنجاز استثمارات الميزانية العامة للدولة 78% نهاية سنة 2019، فيما بلغت هذه النسبة 72% فيما يتعلق بالمؤسسات والمقاولات العمومية. وإلى حدود شهر شتنبر من سنة 2020، بلغت نسبة إنجاز استثمارات الميزانية العامة للدولة حوالي 54%، وناهزت 49% بالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية.

رابعا: خلافا لما جاء في مداخلة أحد السادة النواب بكون آليات الضمان تقتصر على البنوك، ولا تشمل جمعيات القروض الصغرى الموجهة إلى القطاع الغير مهيكل، خاصة في الصناعة التقليدية، أود أن أؤكد لكم أن عرض صندوق الضمان المركزي الحالي يتضمن فعليا مُنْتجين لدعم الأنشطة المذرة للدخل التي تمولها جمعيات القروض الصغرى. ويتعلق الأمر بما يلي :

- المُنْتج الأول هو "ضمان إكسبريس" للتمويل الأصغر المخصص للشركات الصغيرة جدا والمقاولين الذاتيين، الذين يعملون في جميع

القطاعات باستثناء الانعاش العقاري والصيد في أعالي البحار. ويغطي هذا الضمان 70% من القروض الممنوحة من قبل جمعيات القروض الصغرى الموجهة الى الاستثمار ونفقات التشغيل، بمبلغ 10.000 درهم كحد أدنى . وتصل نسبة الضمان إلى 80% من القرض الأساسي للشركات المملوكة بشكل رئيسي من طرف النساء المُقاولات.

- المُنْتج الثاني هو "ضمان التمويل الأصغر". يتعلق الأمر بخط تمويل لصالح جمعيات القروض الصغرى ويهدف إلى منح قروض بشروط تفضيلية للشركات الصغيرة جدا المؤهلة والمقاولين الذاتيين، وذلك من خلال سعر فائدة لا يتعدى 2%. و تصل القروض الممنوحة في هذا الإطار إلى نسبة 20% كحد أقصى من إجمالي مبلغ القرض، على أن لا يتجاوز مبلغ قرض الدولة 20 ألف درهم لكل مشروع.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

كانت تِلكُم أهمُّ التوضيحات والإجابات والمعطيات التي ارتأيت تقديمها لكم في إطار التفاعل مع تدخلاتكم القيمة، علما أنه ستكون لنا فرصة أخرى لتقديم مزيد من التوضيحات في إطار المناقشة التفصيلية.

وأود أن أؤكد لكم استعداد الحكومة للتفاعل مع مقترحات السيدات والسادة النواب بخصوص المساهمة التضامنية بالنسبة للأشخاص الذاتيين، علما أننا كلنا مقتنعين بأن سياق الأزمة التي نعيشها حاليا يتطلب تضامنا أكثر قوة.

أشكركم مجددا على تعبئتكم وانخراطكم الجدي في النقاش.

والسلام عليكم ورحمة الله.